المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
ⵓⵔⵔⴰⵙ - ⵓⵙⵎⵙⵙⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
CHAMBRE DES CONSEILLERS

مجلس المستشارين

حصيلة مجلس المستشارين
خلال السنة التشريعية 2023 - 2024

الملخص التنفيذي

الولاية التشريعية: 2021 – 2027

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

تقديم عام

اتسمت السنة التشريعية التي نحن بصدد عرض موجز عن منجزها، في ظل التوجيهات النيرة الواردة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاحها، بنفس اجتماعي واضح حيث حصر جلالته الأوراش الاجتماعية ذات الأولوية، مؤكدا أهمية استحضار عمق وأصالة القيم المغربية، لاسيما في حالة الأزمات والمحن.

ولا يسعنا بهذه المناسبة، سوى تجديد اعتزازنا بالتوجيهات الملكية التي دعت إلى الاستمرار في الاعتناء بأوضاع ساكنة المناطق المتضررة من زلزال الحوز وإعادة إعمارها، فضلا عن تحديدها للإطار العام لمراجعة مدونة الأسرة، من منطلق كون هذه الأخيرة حجر الزاوية والخلية الأساسية للمجتمع، علاوة على الشروع في صرف الدعم الاجتماعي المباشر للأسر والفئات الهشة، لينضاف إلى ذلك مشمولات الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد في ذكراه الـ25 بشأن ضمان الأمن المائي وترشيد حكامة تدبيره وما تستلزمه الصناعة المائية من تدابير وإجراءات مرافقة.

وكل هذا سيلقي على عاتقنا كمؤسسة برلمانية، وفق منطوق الخطاب الملكي السامي مسؤولية عظمى في التحلي بالحرص التام واليقظة المطلوبة لمرافقة هذا الورش الاجتماعي البالغ الأهمية وبكل ما يستدعيه من تدابير تشريعية ومبادرات رقابية وتقييمية تساعد الحكومة على القيام بدورها في ترسيخ وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية التي نسعى إلى تحقيقها جميعا تحت القيادة الملكية المتبصرة.

وتتمثل أبرز المميزات الدالة لهذه السنة التشريعية في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الندوة الوطنية المخلدة للذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي المنعقدة يوم 17 يناير 2024 والتي جرت وقائعها تحت الرعاية السامية لجلالته نصره الله وأيده.

ومما لا يدع مجالا للشك، أن المضامين الرفيعة لهذه الرسالة الملكية السامية قد سلطت الضوء على أهم محطات وملامح التجربة البرلمانية المغربية والمساهمة الفاعلة للبرلمان في المسار الإصلاحي الديمقراطي والتنموي الذي عرفته المملكة المغربية منذ الاستقلال إلى اليوم، وبنفس الدرجة، ركزت الرسالة الملكية السامية على التحديات التي يتعين رفعها والتي تستلزم «مضاعفة الجهود للارتقاء بالديمقراطية التمثيلية المؤسساتية إلى المستوى الذي نريده لها، والذي يشرف المغرب».

ليضيف جلالته تبعا لذلك: «ولعل من أبرز التحديات التي ينبغي رفعها للسمو بالعمل البرلماني، نذكر على سبيل المثال، ضرورة تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على غيرها من الحسابات الحزبية، وتخليق الحياة البرلمانية من خلال إقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية بمجلسيها تكون ذات طابع قانوني ملزم، وتحقيق الانسجام بين ممارسة الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، فضلا عن العمل على الرفع من جودة النخب البرلمانية والمنتخبة، وتعزيز ولوج النساء والشباب بشكل أكبر إلى المؤسسات التمثيلية.»

وتأسيسا على نفس المنحى، لم يتوان مجلس المستشارين في التفاعل مع هذه التوجيهات الملكية السامية، وذلك عبر مبادرته باتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحقيق هذه الغايات، لا سيما ما يتصل بإقرار مدونة للأخلاقيات ذات الصلة بسير عمل المؤسسة التشريعية.

وهكذا وبعد الاتفاق بين كافة مكونات المجلس على أهم المبادئ والإجراءات الرامية إلى ترجمة الغايات المتوخاة من التوجيهات الملكية السامية أسفرت المداولات عن المصادقة على وثيقة متقدمة في أحكامها واضحة في مراميها، تتألف من 35 مادة، وقعها السادة رؤساء الفرق ومنسقو المجموعات البرلمانية وانضم إليها الأعضاء غير المنتسبين بالمجلس، بمثابة التزام صريح وواضح بالانخراط الإيجابي لكافة مكونات المجلس في هذا الورش البرلماني الأساسي،

الملخص التنفيذي

ما من شأنه أن يساعد على اضطلاع المجلس بدوره الطبيعي في تخليق الحياة السياسية والبرلمانية، في ضوء ما تحقق من ممارسات فضلى في العمل البرلماني.

وضمن استعراض موجز حصيلة المجلس خلال هذه السنة التشريعية يجدر التنويه إلى أن سريانها تساوق مع استمرار الضغوط الناتجة عن ظرفية دولية ووطنية صعبة ترخي بظلالها الثقيلة على مشاريعنا ومخططاتنا الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها تفاقم ظاهرة الجفاف والإجهاد المائي المؤرق، وتقلبات أسعار المواد الأولية، والعواقب الوخيمة لحالة عدم الاستقرار الدولي. وبالرغم من ذلك فإن بلادنا، وبفضل تضافر جهود جميع الفاعلين، تواصل، تقدمها على درب المشروع التنموي الطموح الذي يرعاه جلالة الملك نصره الله، ولا سيما لجهة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وتقوية مناعة وصمود الاقتصاد الوطني، وتعزيز الجاذبية الاستثمارية للبلد، خاصة في القطاعات الواعدة ذات الصلة بالطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا الجديدة والصناعة الدوائية وغيرها.

وعلى صعيد آخر، فإن الدبلوماسية المغربية، المتسمة بالمهارة والرزانة والحكمة وبعد النظر، ما فتئت تؤتي أكلها في ترسيخ مكانة المغرب كشريك سياسي واقتصادي قوي وموثوق، وتجلب المزيد من الدعم والمواقف المؤيدة للوحدة الترابية للمملكة، القائمة على الاعتراف بوجاهة مقترح الحكم الذاتي كأساس وحيد لإيجاد حل دائم للنزاع المفتعل حول مغربية الأقاليم الجنوبية للمملكة.

وقد مرت هذه السنة التشريعية في سياق وطني اتسم بدينامية مستمرة تخللها نقاش عمومي منتج حول قضايا ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية ولها علاقة بمتطلبات المرحلة الحالية والتحديات المستقبلية، كان لمجلسنا الموقر نصيبا معتبرا بشأنها سيما في تنشيط هذا الحوار عبر المنتديات والملتقيات البرلمانية (العدالة الاجتماعية، الجهوية، الغرف المهنية...)؛ فضلا عن محورية ورش تعديل مدونة الأسرة الذي حظي بمشاورات موسعة ومثمرة

بين مختلف الفاعلين تفعيلا للتوجيهات الملكية الداعية إلى إعمال المقاربة التشاركية في التعاطي مع هذا الورش الإصلاحي الهام.

ومن هذا المنطلق، تأهب مجلس المستشارين، بكل مكوناته السياسية والنقابية والاقتصادية والمهنية والترابية، للقيام بكل ما يلزم واتخاذ المبادرات الكفيلة بتنشيط قوته الاقتراحية التشريعية والرقابية والتقييمية من أجل الانخراط العملي والمنتج في المجهود الوطني الرامي إلى تأهيل وتحديث بنيات الدولة المجتمعية والاقتصادية والسياسية، بما يمكن بلادنا من تحقيق أهدافها الطموحة وتحصين مكتسباتها المتعددة وتأمين جاهزيتها لرفع تحديات المستقبل.

ومما لا يدع مجالا للشك، فإن مختلف الإصلاحات النوعية والاستراتيجيات الطموحة والأوراش المهيكلة التي تم وضعها وتنفيذها خلال الـ25 سنة من حكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس، قد حولت المغرب إلى اقتصاد صاعد بمقومات حداثية ودينامية لافتة، وليكون بذلك قطبا متفردا ونموذجا متميزا في محيطه الإقليمي والدولي بحكم موقعه الاستراتيجي المتميز، وما ينعم به من استقرار سياسي وسلم اجتماعي، وما يتوفر عليه من موارد طبيعية ومؤهلات اقتصادية وبنيات تحتية متطورة.

ومن باب الموضوعية والمسؤولية الملقاة على عاتقنا، فالواقع ينبغي أن لا يحجب عنا حجم وجسامة التحديات التي لاتزال تواجه بلادنا، من بينها –على سبيل المثال لا الحصر– التغيرات المناخية والتقلبات السياسية العالمية والالتزامات الدولية التي انخرطت فيها المملكة المغربية بكل وعي ومسؤولية، مع إدراكنا ووعينا العميق في الآن ذاته، بأن الأسس المتينة التي توفرت لبلادنا طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية، تجعل مستقبل بلادنا واعدا وتفتح أمامنا آفاقا رحبة، مثلما تفرض علينا جميعا، مسؤولين ومواطنين، مسؤوليات جسام والثبات على النهج الملكي القويم حتى نواصل تحقيق أهدافنا الاستراتيجية ونكون عند مستوى تطلعات الأجيال الحالية ومتطلبات حفظ وصون حقوق الأجيال المقبلة.

وضمن هذا السياق، نحن على يقين بأن الحكومة والبرلمان ينتظرهما على المديين القريب والمتوسط، في نطاق احترام مبدأ فصل السلط وتعاونها، جدول أعمال ضاغط وبمواعيد تستلزم الدقة في الإنجاز وتتطلب تعزيز الالتقائية وتنسيق الجهود، ومن بينها على الخصوص:

التظاهرات الرياضية القارية والدولية، والتحديات الطاقية وتدبير مشكل الجفاف وندرة المياه، بالإضافة إلى مواصلة تنزيل برامج المشروع الملكي للحماية الاجتماعية واستدامة تمويلها، ومواصلة إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال الحوز؛ فضلا عن التحديات التشريعية ذات الصلة بالأساس بتأهيل التشريع الجنائي وإصلاح المالية العمومية وتعزيز الأمن الصحي عبر إحداث المجموعات الصحية الترابية والرقي بمهام الوساطة من قبل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والمهنيين عبر ضمان سلاسة وانتظامية الحوار الاجتماعي وإعمال التفكير قصد تطوير دعائم مأسسته.

رئيس مجلس المستشارين
السيد النعم ميارة

أولا
التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية

إن بسط بعض المعالم الكبرى التي ميزت تفعيل أحد الوظائف المحورية المخولة دستوريا للمجلس خلال هذه السنة، يتوازى مع التنويه إلى منهجية العمل البناءة التي ارتضاها المجلس كنبراس لعمله.

فهي منهجية تحتكم إلى الدستور وتنتصر للوطن وتعطي الأولوية القصوى للصالح العام، منهجية تعتمد التوافق والإجماع، لكنها تبقي أيضا على ذلكم الهامش المقبول بل والمطلوب أحيانا من الاختلاف البناء والتعدد المنتج بين مكونات المجلس، كل حسب موقعه ومرجعياته واختياراته الخاصة.

ولعل ما يمكن التأكيد عليه، هو أن الدينامية التشريعية لهذه السنة، كانت مؤطرة إلى حد كبير بالتوجيهات الملكية السامية، لاسيما المعبر عنها في خطاب صاحب الجلالة نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2023 – 2024، سواء تعلق الأمر بالإطار القانوني للتدابير المتخذة لمواجهة آثار زلزال الحوز، أو بتطوير وتجويد الإطار القانوني لنظام الحماية الاجتماعية أو على مستوى تنزيل ورش الدعم الاجتماعي المباشر، في إطار التطلع إلى استكمال باقي الأوراش الإصلاحية ذات الأهمية الكبرى، والتي يسعى مجلس المستشارين إلى أداء أدوار إيجابية في إنجاحها، وعلى رأسها ورش تعديل مدونة الأسرة وفقا للرؤية الملكية السامية.

أ - دورة أكتوبر 2023

1.على المستوى التشريعي

لقد تميز العمل التشريعي لمجلس المستشارين خلال دورة أكتوبر2023، بمواظبة اللجان الدائمة بالمجلس على دراسة النصوص المحالة عليها، في أجواء من التعاون والنقاش البناء مع الحكومة، تجلت بالأساس في الموافقة بالإجماع على الأغلبية الكبرى من النصوص المصادق عليها خلال هذه الدورة، التي تناولت مواضيع هامة، تسعى إلى تنظيم مجالات حيوية.

وفي هذا الإطار، صادق مجلس المستشارين خلال هذه الدورة على ثلاثة وعشرين (23) نصا تشريعيا، كان أبرزها مشروع قانون المالية لسنة 2024، إلى جانب عدد من المشاريع المهمة الأخرى، تضمنت، على وجه خاص، نصين اثنين يتعلقان بالمساعي الوطنية لمواجهة آثار زلزال الحوز، يتضمنان الإطار القانوني لتنزيل التعليمات الملكية السامية المتعلقة بالتكفل بالأطفال ضحايا زلزال الحوز ومنحهم صفة مكفولي الأمة، وإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير.

كما تم اعتماد نصين اثنين يتعلقان بتطوير المنظومة الصحية ببلادنا، ونصين يهمان تنزيل ورش الدعم الاجتماعي، يتعلق أحدهما بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، والآخر بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، إلى جانب أربعة نصوص أخرى تهم مجال الحماية الاجتماعية، ونصين يهمان قطاع التعليم، وسبعة نصوص تتعلق بالمصادقة على اتفاقيات دولية في مجالات مختلفة تهم التعاون الإفريقي والإسلامي، والتعاون الثنائي مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة، مع الإشارة إلى كون سبعة من مشاريع القوانين الموافق عليها خلال هذه الدورة مودعة بالأسبقية لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة، وفقا لأحكام الفصل 78 من الدستور.

وقد عرفت النصوص المصادق عليها خلال هذه الدورة، إسهاما واسعا من قبل أعضاء مجلسنا الموقر، حيث تقدمت مكونات المجلس المختلفة بما مجموعه 454 تعديلا على النصوص المصوت عليها، تم تقديمها ومناقشتها، ليتم في النهاية الموافقة على 91 تعديلا (73 منها على مشروع قانون المالية)، بينما تم سحب 303 تعديلا في إطار توافقي، وتم رفض 60 أخرى بالتصويت.

2. على مستوى المراقبة وتقييم السياسات العمومية

في ما يتعلق بالجلسات العامة، فقد عقد المجلس خلال الدورة الأولى 33 جلسة عامة، بمدة زمنية ناهزت 64 ساعة، تميزت بالأساس بالجلسات العامة المخصصة لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2024، وأربع جلسات مشتركة مع مجلس النواب، منها الجلسة العمومية المخصصة لتقديم السيد رئيس

الحكومة لتصريح حول «الدعم الاجتماعي المباشر»، والجلسة المخصصة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان حول أعمال المحاكم المالية برسم 2022 - 2023.

كما تميزت الدورة كذلك بعقد جلسة شهرية قام خلالها السيد رئيس الحكومة بتقديم أجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة حول موضوع: «حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ودورها في تنمية الوسط القروي والمناطق الجبلية»، وعرفت أيضا عقد 10 جلسات تشريعية.

وعلى صعيد مراقبة عمل الحكومة، فقد تم خلال الجلسات 16 الأسبوعية التي عقدها مجلس المستشارين مساءلة 22 قطاعا حكوميا حول مواضيع آنية استعجالية منبثقة من صلب اهتمامات الرأي العام الوطني، وتعالج جوانب مهمة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن والمقاولة المغربية، في ظل سنة متسمة بالإكراهات المناخية، بسبب شح التساقطات المطرية وانعكاساتها على تدبير المخزون المائي الوطني، وبظرفية اجتماعية تخللتها احتجاجات في بعض القطاعات، أبرزها تلك المطالبة بإصلاح النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية، والتي واكبها المجلس بكامل العناية والمسؤولية من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بالخروج من هذه الوضعية الصعبة، بما يضمن مصلحة التلاميذ والأطر التربوية والتعليمية والارتقاء بالمدرسة العمومية إلى المكانة التي تستحقها، فضلا عن متابعة المجلس لتنزيل مختلف الأوراش الحكومية بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز، في مجالات الفلاحة والطرق والتعمير.

هذا، وقد تميزت دورة أكتوبر 2023 بتخصيص مجلس المستشارين، بالتنسيق مع القطاع الحكومي المكلف بالماء، جلسة كاملة للأسئلة الشفهية لمناقشة الوضعية المائية الصعبة ببلادنا والتدابير الحكومية المستعجلة لمعالجتها، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية المضمنة في خطاب جلالته نصره الله إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحادية عشرة، خصوصا في ظل تواتر سنوات الجفاف وما ترتب عنها من إجهاد

مائي، يقتضي تعبئة مجتمعية ومؤسساتية للتوعية والتحسيس، كل من موقع مسؤوليته، من أجل التعاطي الجاد مع هذه المعضلة الكونية التي أصبحت تؤرق العديد من الدول على الصعيد العالمي.

وبالإضافة إلى ما سبق، فمن أبرز المواضيع التي كانت محط نقاش آني خلال جلسات الأسئلة المنعقدة خلال الدورة المذكورة نذكر: مستجدات الدخول الجامعي لسنة 2023-2024، الاستعدادات للموسم الفلاحي، البرامج الآنية والمستقبلية للقطاعات الحكومية المختلفة لتأهيل المناطق المتضررة من الزلزال، تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، تطوير الجهوية المتقدمة، رقمنة الخدمات التي تقدمها الجماعات الترابية، إشكالية تمويل ورش الحماية الاجتماعية في أفق سنة 2026.

وتجدر الإشارة إلى أن رئاسة مجلس المستشارين توصلت خلال هذه الدورة، من السادة وزراء الصناعة والتجارة، الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، الوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بأجوبة عن تعهدات لهم خلال أجوبتهم عن الأسئلة الشفهية الموجهة إليهم خلال جلسات الأسئلة الشفهية برسم دورة أبريل 2023 المنصرمة.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت رئاسة المجلس ب 35 طلبا لتناول الكلمة حول موضوع طارئ في نهاية جلسات الأسئلة الشفهية، من مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين، قبلت الحكومة التفاعل مع 08 طلبات منها، مع العلم بأن بعض المواضيع تم تقديمها لأكثر من مرة.

وعلى صعيد تعهدات السيدات والسادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، فقد تم رصد عدد من الالتزامات المعبر عنها خلال دورة أكتوبر 2023، وتهم بالأساس قطاعات التجهيز والماء، الإدماج الاقتصادي والمقاولة

الصغرى والتشغيل والكفاءات، الشباب والثقافة والتواصل، الصحة والحماية الاجتماعية، النقل واللوجستيك، الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، التعليم العالي، الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية، من قبيل: بلورة استراتيجية وطنية للصحة العقلية 2024 - 2030، إنجاز محطات جوية جديدة وتحسين جودة الخدمات والطاقة الاستيعابية لعدد من المطارات، إطلاق برنامج لمساعدة 100 ألف مقاول ومقاولة ذاتية، تعميم جواز الشباب على جميع جهات المملكة، إخراج النظام الأساسي للأساتذة الباحثين، بلورة خارطة طريق لتعزيز التواصل والتنسيق مع المغاربة المقيمين بالخارج لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية .

وبصفة عامة، فقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أكتوبر 2023 ما مجموعه 1310 سؤالا، أجابت الحكومة عن 369 منها خلال 16 جلسة عامة، من ضمنها 118 سؤالا آنيا و251 سؤالا عاديا.

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي، فقد ركزت أسئلة السيدات والسادة المستشارين على القطاع الاقتصادي بنسبة (34 %) فقطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (42 %)، ثم القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل حوالي (22 %) من مجموع الأسئلة المطروحة، ثم المجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (71 %)، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (3 %).

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 899 سؤالا، أجابت الحكومة عن 389 سؤالا، علما بأن عددا مهما من الأسئلة المطروحة خلال الدورة المذكورة لم يحن حينئذ أجل الجواب عنها وفقا للأجل القانوني (365 سؤالا).

أما بالنسبة للدور الرقابي للجان الدائمة للمجلس، فرغم الانشغال الكبير خلال الدورة بدراسة مشروع قانون المالية، التي أخذت الحيز الأوفر من المساحة الزمنية من مجموع اجتماعات اللجان الدائمة التي ناهزت 200 ساعة بعدد اجتماعات بلغ 68 اجتماعا، فقد خصصت لجنة التعليم والشؤون الثقافية

والاجتماعية اجتماعات لتدارس القضايا الأساسية المرتبطة بالاحتجاجات التي عرفها قطاع التعليم، و»حيثيات وتداعيات النظام الأساسي الجديد لموظفي التعليم»، وكذا موضوع «مستجدات الدخول المدرسي الجديد».

ومن جهة أخرى، وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها القانون التنظيمي لقانون المالية، باعتباره الإطار المرجعي لضبط القواعد المتعلقة بوضع الميزانية والمصادقة عليها، نظمت لجنة المالية بالمجلس ونظيرتها بمجلس النواب بتعاون وتشاور مع وزارة الاقتصاد والمالية، لقاء دراسيا بشأن متطلبات إصلاح القانون المذكور، بغاية توسيع نطاق تطبيق القانون التنظيمي وتدقيق العديد من المقتضيات الإجرائية المرتبطة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية.

وضمن نفس التوجه، شاركت لجنة القطاعات الإنتاجية بالمجلس في زيارة ميدانية نظمتها الوزارة المختصة لفائدة أعضاء من مجلسي البرلمان، إلى أحواض تربية الأحياء المائية البحرية بجهة الشرق، للاطلاع على مجهودات تطوير هذا النشاط ومتطلبات الحفاظ على التنوع البيولوجي للمنظومة الإيكولوجية.

أما بالنسبة لتقييم السياسات العمومية، فقد شكل مجلس المستشارين، في مستهل السنة التشريعية، مجموعتي عمل موضوعاتيتين، تكلفت إحداهما بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

وتأسيسا على ذلك وبغرض تحديد المحاور التي ستكون موضوع النظر، عمد مكتب مجلس المستشارين، كما جرت العادة في هذا الشأن، لأجل تحديد السياسة العمومية الخاضعة للتقييم خلال هذه السنة، إلى اعتماد مقاربة تشاركية واسعة مع مختلف مكونات المجلس، في سبيل اختيار محور يلائم خصوصيات تركيبة المجلس وتطلعات أعضائه، بحيث بلغ عدد المواضيع المقترحة في المجموع 67 موضوعا.

وقد استقر الرأي في آخر المطاف على تحديد موضوع «السياسة العمومية في المجال السياحي»، كمحور للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية برسم هذه السنة التشريعية.

ولعل أبرز مبررات هذا الاختيار، هو المكانة الهامة للقطاع السياحي الذي يعتبر من القطاعات الحيوية ببلادنا، ويحظى باهتمام ومتابعة كبيرين من قبل مكونات المجلس، ليس فقط بالنظر إلى مساهمته الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام، بل بالنظر إلى كونه رافعة أساسية للتنمية، وأحد مداخل العدالة المجالية، ومن القطاعات المشغلة الرئيسية ببلادنا، مما يجعل السياسات المتعلقة به توجد في صلب اهتمامات المكونات الاقتصادية والترابية والاجتماعية لمجلس المستشارين.

هذا، وقد تم تكليف مجموعة العمل الموضوعاتية الأخرى بإعداد تقرير حول السياسة اللغوية للمملكة، بالنظر إلى ما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية، جعلته محور اهتمام السيدات والسادة المستشارين، إن في ما يتعلق بأهمية السياسة اللغوية كأداة لحفظ وصيانة الهوية الوطنية، ولتحقيق التواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، كما ينص على ذلك الفصل الخامس من الدستور، أو في ما يتعلق بتنزيل النموذج التنموي الجديد على مستوى مكانة تعلم اللغات بكفاءة في تطوير النظام التعليمي لبلادنا.

وبخصوص **العلاقة بالمؤسسات الدستورية**، فقد واصل المجلس تثمين جسور التعاون مع المؤسسات الدستورية ببلادنا؛ ولعل أبرز ما ميز هذه الدورة على هذا المستوى، توصل المجلس- تطبيقا للمادة 110 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية - بتقرير رئاسة النيابة العامة حول تنفيذ السياسة الجنائية برسم سنة 2022.

كما توصل المجلس أيضا - تطبيقا للفصل 148 من الدستور - بالتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات حول أعماله برسم 2023-2022، وهي الأعمال التي كانت موضوع عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى

للحسابات أمام مجلسي البرلمان، في الجلسة العامة المشتركة المنعقدة يوم الثلاثاء 30 يناير 2024، وكان موضوع مناقشة من قبل المجلس، بحضور الحكومة، في الجلسة العامة المنعقدة يوم الإثنين 05 فبراير 2024.

ووفاء لنهج التكامل والتنسيق الذي يطبع برمجة مجلسي البرلمان لجلسة مناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فقد تبنى مكتب المجلس مقاربة تشاركية لتحديد المحاور ذات الأولوية لمناقشتها من قبل المجلس، بتكريس الاهتمام بمناقشة القضايا المرتبطة بالشأن الترابي وبالتدابير الاجتماعية والاقتصادية المتخذة من قبل الحكومة والمؤسسات العمومية الخاضعة لمراقبة المجلس الأعلى للحسابات.

وفي ذات المنحى، توصل مجلس المستشارين بتقارير سنوية وتقارير موضوعاتية صادرة عن عدد من المجالس الدستورية، تم تعميمها على السيدات والسادة أعضاء المجلس، وانكب مكتب المجلس على التنسيق مع مجلس النواب، بغاية الاتفاق على مسطرة موحدة للتفاعل مع هذه التقارير، طبقا لأحكام الفصل 160 من الدستور ووفق قرارات المحكمة الدستورية في الموضوع.

وواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كذلك، تبليغ المجلس بجدول أعمال دوراته العادية والاستثنائية، وقد حرص مكتب المجلس على تكريس التعاون مع هذه المؤسسة، لاسيما على مستوى الأنشطة المشتركة، وبانتداب أعضاء عنه بصفة ملاحظين لحضور أشغال دوراته.

وبنفس درجة الوعي بدقة الظرفية وما تستلزمه من تعبئة ومواصلة الجهد البرلماني في سياق الدورات العادية عرفت **الفترة الفاصلة بين الدورتين** استمرارية في العمل ودون انقطاع، وهكذا فعلى المستوى التشريعي، واصلت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان دراستها لمشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية.

وعلى مستوى المجموعات الموضوعاتية **وتقييم السياسات العمومية**، واصلت المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول قطاع السياحة، عملها بالاستماع للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وللسيد وزير الثقافة والشباب والتواصل حول استراتيجية وزارتيهما ذات الصلة بالسياحة.

كما أن المجموعة قامت خلال نفس الفترة بزيارتين ميدانيتين لكل من جهة طنجة- تطوان - الحسيمة يومي 12 و13 فبراير 2024 وجهة درعة - تافيلالت يومي 26 و27 فبراير 2024، مثلت فرصة للقاء والتشاور مع المهنيين وممثلي الجماعات الترابية المعنية.

كما عقدت المجموعة الموضوعاتية المكلفة بإعداد تقرير حول التعدد اللغوي بالمغرب سلسلة من الاجتماعات التمهيدية لوضع اللمسات حول برنامج وخطة عملها، تجلت بالأساس في اللقاءين اللذين عقدتهما في مقر كل من المجلس الأعلى للتربية والتكوين والمعهد الملكي للغة الأمازيغية.

وفي ما يهم مجال **مراقبة العمل الحكومي**، فقد شكلت الفترة الفاصلة بين الدورتين مناسبة متميزة لمعالجة القضايا والإشكالات ذات الطابع المحلي من خلال آلية الأسئلة الكتابية التي بلغ عدد الأسئلة المطروحة منها خلال هذه الفترة 209 سؤالا، همت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية المحلية لفئات قطاعية أو مجتمعية على صعيد عدد من أقاليم وعمالات المملكة لتكون مكملة للرقابة الشفوية التي تتكب من جهتها على القضايا ذات البعد الوطني.

وقد أجابت الحكومة خلال هذه الفترة على 352 سؤالا كتابيا ضمت عددا مهما من الأسئلة المقدمة في فترات سابقة، بينما بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال نفس الفترة 273 سؤالا.

ب - دورة أبريل 2024

1.على المستوى التشريعي

ارتباطا **بوظيفته التشريعية**، صادق المجلس على مشروع قانون تنظيمي رقم 30.24 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وعلى مشروعي قانونين لهما راهنيتهما في ترشيد السياسة العقابية ببلادنا، يتعلق أولهما بالعقوبات البديلة الذي يأتي جوابا على الآثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية القصيرة المدة على الجاني والمجتمع والمؤسسات السجنية، من خلال إيجاد إمكانية استبدالها بتدابير بديلة ومؤهلة تسمح للمحكوم عليهم بالاندماج في الحياة الاجتماعية، وثانيهما يتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية، والذي تبرز أهميته لما يرمي إليه من تعزيز لقيم حقوق الإنسان في هذه المؤسسات وأنسنتها، والعمل على تطوير منهجية اشتغالها بملاءمتها مع المعايير الدولية ذات الصلة، وفق مقاربة جديدة قائمة على إعطاء الأولوية لتأهيل المعتقلين وإعادة إدماجهم.

وفي إطار مواصلة تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، ومن أجل تجاوز بعض الصعوبات الناجمة عن تعميم التغطية الصحية لمختلف الفئات، صادق المجلس على مشروع قانون رقم 21.24 بسن أحكام خاصة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، وعلى مشروع قانون رقم 02.24 المتعلق بمراجعة الظهير الشريف بمثابة قانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

وفي سياق استكمال تنزيل المشاريع الإصلاحية العملية والشاملة للمنظومة الصحية الوطنية، تمت المصادقة على مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها، فضلا عن الموافقة على مشروعي قانونين يرومان تصفية حسابات السنة المالية 2022، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار لا سيما في مجال التسريع الصناعي من

خلال مشروع القانون رقم 56.23 الذي يهدف إلى الملاءمة مع أحكام القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.

ولعل من أهم ما ميز هذه الدورة، هو تنامي وتيرة المصادقة على المبادرة التشريعية البرلمانية، بحيث اتسمت بموافقة المجلس على ثمانية مقترحات قوانين، وهي سابقة من نوعها، يتحقق خلالها التعادل في دورة برلمانية بين عدد مشاريع القوانين ومقترحات القوانين الموافق عليها، وقد همت هذه المقترحات مجالات حيوية ترتبط بها حقوق المواطنين، في علاقتهم بتدبير موضوع العقار، من خلال تعديل مدونة الحقوق العينية، وقانون الالتزامات والعقود وقانون الملكية المشتركة، كما تهم فئة الموظفين، من خلال تعديلات أساسية تعلقت بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، في اتجاه تكريس الضمانات الأساسية الممنوحة لهم، لاسيما الذين يعانون من ظروف صحية صعبة، بالإضافة إلى تتميم القانون المتعلق بالشركات، وتغيير مدونة التأمينات.

وبالموازاة مع ذلك، رفض المجلس، مقترح قانون وارد عليه من مجلس النواب يتعلق بتغيير المادتين 2 و4 من القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، بعدما أصبح غير ذي موضوع إثر نسخ الصندوق المذكور بموجب القانون المتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر.

وتجدر الإشارة إلى أهمية المبادرات الاقتراحية لأعضاء المجلس بغاية إغناء وتطوير الترسانة القانونية الوطنية، حيث تلقى مكتب المجلس في هذا السياق، خلال هذه الدورة 11 مقترح قانون، تراوحت بين اقتراح إحداث وكالات وصناديق متخصصة لتركيز المجهودات على مجالات محدّدة، واقتراح تغيير وتتميم ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، فضلا عن مبادرات لتطوير النظام الأساسي للوظيفة العمومية، والإطار القانوني للتعيين في المناصب العليا، وكذا محاربة هدر الطعام.

وفي سياق متصل، وجب التنويه بقيمة تفاعل أعضاء المجلس مع مشاريع القوانين المحالة في إطار ممارسة الحق في التعديل، فعلى سبيل المثال، بلغ

عدد التعديلات المقدمة على مشروع قانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة 148 تعديلا، وعلى مشروع قانون رقم 10.23 الذي يخص تنظيم وتدبير المؤسسات السجنية 174 تعديلا، و123 تعديلا حول مشروع قانون المعدل للظهير الخاص بالضمان الاجتماعي، وقد أسفر كل ذلك عن إدخال تعديلات جوهرية على النصوص المذكورة.

ولعل هذا التفاعل الإيجابي هو الذي ساهم في تحقيق فعالية أكثر لأشغال اللجان الدائمة، وذلك ليس من باب التحضير للجلسات العامة فقط، بل كذلك في إطار وظائفها الرقابية والتشاورية.

ففي هذا الإطار، استمعت لجنة الداخلية للسيد وزير النقل واللوجيستيك حول عملية مرحبا 2024، كما أن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان باشرت مشاورات لعرض ومناقشة التقرير الأولي للمملكة المغربية بشأن إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتقرير الدوري الخامس بشأن إعمال اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وعقدت لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية جلسة استماع للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار حول سير الدراسة بكليات الطب والصيدلة.

وعلى صعيد آخر، عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لقاء مشتركا مع مثيلتها بمجلس النواب للاطلاع على آخر تصورات الحكومة حول إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية قبل وضعه في مسار المسطرة التشريعية.

وفي سياق ذي صلة، وفي إطار تنفيذ قانون المالية للسنة المالية الجارية وإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025، تم إخبار لجنة المالية مسبقا من طرف الحكومة بفتح اعتمادات إضافية بمرسوم للسنة الحالية خلال اجتماع خاص لهذا الغرض في 4 يونيو 2024، فضلا عن عقد اجتماع مشترك في 25 يوليوز 2024 لتقديم الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية للسنة المقبلة.

2. على مستوى المراقبة وتقييم السياسات العمومية

لقد عقد المجلس خلال الدورة الثانية 25 جلسة عامة، تميزت على الخصوص بعقد جلستين عامتين مخصصتين لتقديم ومناقشة عرض السيد رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة للفترة 2021 – 2024، والجلسة المتعلقة بمناقشة تقرير لجنة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب، إضافة للجلسة السنوية المنعقدة المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في المجال السياحي.

كما عرفت دورة أبريل 2024 عقد خمس (5) جلسات للدراسة والتصويت على مشاريع ومقترحات القوانين الجاهزة، وعقد 13 جلسة أسبوعية للأسئلة الشفهية تم خلالها مساءلة 21 قطاعا حكوميا، حول مواضيع منبثقة من المعيش اليومي للمواطن المغربي وحظيت باهتمام الرأي العام الوطني، لارتباطها بانشغالات مختلف الشرائح المجتمعية وقضاياها الملحة، لا سيما في مجالات التعليم والتكوين والتعليم العالي والصحة والفلاحة، وكذا من خلال مناقشة آليات تدخل الحكومة لدعم القطاعات ذات الأولوية، وبصفة خاصة التسريع بمشاريع تحلية مياه البحر لمواجهة النقص الحاد في هذه المادة الحيوية ببلادنا مع توالي موجات الجفاف.

إضافة إلى ذلك، واكبت أسئلة السيدات والسادة المستشارين مشاريع تطوير البنيات الأساسية من طرق ومطارات وموانئ استعدادا لاحتضان بلادنا لمجموعة من التظاهرات الرياضية والثقافية العالمية.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين توصلت رئاسة المجلس خلال نفس الدورة الثانية بـ 32 طلبا لتناول الكلمة حول مواضيع طارئة في نهاية جلسات الأسئلة الشفهية من مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والمستشارين غير المنتسبين، قبلت الحكومة التفاعل مع 05 طلبات منها.

كما عقد المجلس جلسة شهرية خاصة بتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوع « الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة، ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني .

وعلى صعيد التزامات وتعهدات السيدات والسادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية فقد تم حصر عدد من الالتزامات من لدن قطاعات التربية الوطنية، الفلاحة والصيد البحري، الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الداخلية، الصحة والحماية الاجتماعية، كما تجدر الإشارة إلى أن المجلس توصل من السيدة والسادة وزراء الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، العدل، التجهيز والماء، الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، النقل واللوجستيك، الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، بأجوبة عن التعهدات التي تم جردها خلال أجوبتهم عن الأسئلة الشفهية الموجهة إليهم خلال جلسات الأسئلة الشفهية برسم دورة أكتوبر 2023 المنصرمة.

وبصفة عامة، بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2024 ما مجموعه 805 سؤالا، أجابت الحكومة على 300 منها خلال 13 جلسة عامة، من ضمنها 102 سؤالا آنيا و198 سؤالا عاديا. بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 1191 سؤالا، أجابت الحكومة على 689 سؤالا منها، علما أن عددا مهما من الأسئلة المطروحة خلال الدورة لم تكن تستوف بعد الأجل القانوني للجواب عنها، ويتعلق الأمر ب (492 سؤالا).

واعتبارا للأهمية التي تحظى بها التقارير والآراء الاستشارية للمؤسسات الدستورية، فقد تواصل التعميم المنتظم لكافة الآراء والدراسات الصادرة عن هذه المؤسسات، بغاية استثمارها من مكونات المجلس في أداء وظائفها التشريعية والرقابية والتقييمية.

كما تم بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي طلب لرأيه حول موضوعي «تحديات المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا» و«مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني».

وعلى **مستوى العلاقات مع المؤسسات الدستورية** دائما، ففضلا عن مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات خلا الدورة المنصرمة، تواصل مسلسل التعاون والتنسيق حول وضعية تصريح أعضاء المجلس الجدد بممتلكاتهم، وكذلك المصرح بفقدان عضويتهم، وتوصلنا كذلك بتقرير هذا المجلس حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2022 والتصريح العام بالمطابقة ومذكرة حول التصديق على حسابات الدولة، وهي وثائق مهمة ساعدت في مناقشة مشروع قانون التصفية.

وبالنسبة لباقي المؤسسات، توصل المجلس بالتقرير السنوي لكل من مجلس المنافسة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2022، وكذا بالتقرير السنوي للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية لسنة 2022 - 2023 طبقا لأحكام القانون رقم 38.09.

ثانيا
الدبلوماسية البرلمانية

لقد تميزت هذه السنة التشريعية وبمساهمة كافة مكونات المجلس بمواصلة تقوية التعاون البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف على مستوى مختلف المناطق الجيوسياسية بهدف الدفاع، ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، المتسمة بالمهارة والرزانة والحكمة وبعد النظر، والتي ما فتئت تؤتي أكلها بشأن ترسيخ مكانة المغرب كشريك سياسي واقتصادي قوي وموثوق، وتجلب المزيد من الدعم والمواقف المؤيدة للوحدة الترابية للمملكة، القائمة على الاعتراف بوجاهة مقترح الحكم الذاتي كأساس وحيد لإيجاد حل دائم للنزاع المصطنع حول مغربية الأقاليم الجنوبية للمملكة فضلا عن القضايا الاستراتيجية والحيوية الأخرى على أكثر من صعيد للمملكة المغربية. وهكذا يمكن بسط معالمها في ما يلي:

أولا: على مستوى المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية

شارك السيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين، على رأس وفد عن مجلسي برلمان المملكة المغربية، في أشغال الاجتماع البرلماني المنظم من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، يوم 06 دجنبر 2023، بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة والعشرون لـ»مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28)" والتي استضافتها دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من 30 نونبر إلى 12 دجنبر 2023 .

وقد ألقى رئيس مجلس المستشارين بهذه المناسبة كلمة، أبرز من خلالها انخراط المملكة المغربية في الجهود المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى معالجة آثار تغير المناخ، بناء على **الرؤية الاستباقية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، كما عرض من خلالها، المسار المتقدم للمملكة في مجال الانتقال إلى الطاقات المتجددة وتنويع مصادر الطاقات النظيفة، وذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي أطلقها **جلالته**، وعلى رأسها تطوير محطات الطاقات الشمسية والريحية والمائية والهيدروكهربائية، وتنفيذ استراتيجيات حماية الغابات والتنوع البيولوجي.

كما أكد السيد النعم ميارة على أن المملكة **بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، ضاعفت طموحها بخصوص التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وانخرطت في الرفع من مساهمتها الوطنية لخفض انبعاثات الغازات الملوثة وإنتاج الطاقات النظيفة وأجرأة تنزيل هذه الالتزامات في قطاعات حيوية مختلفة.

كما شارك السيد النعم ميارة، كرئيس لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، في أشغال الاجتماع رفيع المستوى لهذه الدورة، وذلك يوم 10 دجنبر 2023.

وقد ألقى بهذه المناسبة كلمة، أعرب من خلالها عن القلق الشديد إزاء حالة الطوارئ المناخية الحالية، وتداعياتها غير المسبوقة على المنطقة الأورو متوسطية والخليج. كما أكد على أهمية تكثيف الجهود وزيادة التمويل المخصص للمناخ، مرحبا في هذا الإطار، بقرار تنفيذ صندوق «الخسائر والأضرار»، ومضيفا أنه ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، لاسيما في ما يتعلق بالانتقال الطاقي.

وأشاد السيد رئيس مجلس المستشارين في السياق ذاته، بالإعلان المتعلق بمضاعفة قدرة الطاقة النووية العالمية بحلول عام 2050، مؤكدا على أن هذا الأمر رحبت به العديد من الدول الأعضاء في برلمان البحر الأبيض المتوسط، باعتبارهم أن الطاقة النووية حل مستدام لتحقيق هدف صفر انبعاثات.

وكانت هذه المشاركة أيضا فرصة أجرى خلالها السيد رئيس مجلس المستشارين محادثات ولقاءات تنسيقية مع بعض رؤساء المجالس والوفود المشاركة، ويتعلق الأمر بكل من السيد صقر غباش، رئيس المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، والسيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب البحريني، والسيد علي بن صالح صالح، رئيس مجلس الشورى البحريني، والسيد غايو أشيبيري، رئيس البرلمان الإفريقي بالنيابة، تم خلالها:

- ✓ التشديد على أهمية البعد البرلماني في تعميق التعاون الثنائي، ودوره

في استغلال كل الفرص والإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها البلدان لتنويع العلاقات الاقتصادية وتطوير التبادل التجاري والرقي به إلى مستويات أعلى من الشراكة في العديد من المجالات؛

- ✓ استعراض خصوصيات مجلس المستشارين وتركيبته، إضافة إلى موقعه في عدد من التكتلات والاتحادات البرلمانية الدولية والقارية؛
- ✓ التنويه بأهمية المبادرات الإفريقية الكبرى **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله** من أجل المساهمة في ضمان العيش الكريم لكل الأفارقة وفي مقدمتها المبادرات الخاصة بالأمن الغذائي والسيادة الصحية والأمن الطاقي وتطوير منصات قارية للصناعة وتبادل الممارسات الفضلى مع الأشقاء الأفارقة والتكوين والتأطير.

ومن جهتها شاركت الشعب الوطنية الدائمة ووفود مجلس المستشارين خلال هذه الدورة في أشغال كل من الاجتماع الخريفي الواحد والعشرين للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، التي انعقدت بالعاصمة الأرمينية يريفان، ما بين 18 و20 نونبر 2023، وفعاليات الجمعية العامة للبرلاندينو (البرلمان الأنديني)، التي انعقدت بجمهورية الإكوادور خلال الفترة من 20 إلى 24 نونبر 2023، وأشغال اللجنة التنفيذية 80 والمؤتمر 45 للاتحاد البرلماني الإفريقي، التي انعقدت في الفترة الممتدة من 11 إلى 15 دجنبر 2023 بأبيدجان، بكوت ديفوار، وأشغال الجلسة الأولى للدورة العادية برسم سنة 2024 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المنعقدة في مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، في الفترة الممتدة من 22 إلى 26 يناير 2024، وأشغال اجتماعات اللجان والجلسة الثانية لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثالث للبرلمان العربي، التي انعقدت يومي 20 و21 يناير 2024 بالقاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية، وأشغال اجتماع مكتب الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، الذي استضافه برلمان والوني بروكسيل يومي 26 و27 يناير 2024 ببروكسل، بلجيكا.

ثانيا: على المستوى الثنائي

أجرى السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، خلال هذه الفترة لقاءات ثنائية مع شخصيات حكومية ودبلوماسية، ورؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية، حيث استقبل يوم 30 يناير 2024، سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية المعتمد بالرباط السيد أحمد ولد باهيه، وقد جرى خلال هذا الاستقبال التأكيد على متانة وعمق الروابط الإنسانية والروحية والأخوية المتجذرة بين البلدين الجارين، واستعراض مختلف أوجه العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في مختلف المجالات.

وأكد السيد النعم ميارة في هذا الإطار، على أن العلاقات بين المغرب وموريتانيا، قد شهدت خلال السنوات الماضية زخما واضحا بفضل **الرؤية الحكيمة والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وفخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني**، مشددا على ضرورة استثمار هذه الدينامية لمضاعفة حجم التعاون في قطاعات إستراتيجية تتيح إمكانيات حقيقية لتعزيز التعاون والشراكة.

من جهته أعرب السفير الموريتاني عن اعتزازه بعلاقات الأخوة والتضامن القائمة بين البلدين، مبديا إعجابه بالتطور الذي تشهده المملكة في مختلف المجالات. كما أكد السيد السفير عزم بلاده على تطوير التعاون الثنائي وتنويعه، لاسيما في المجالين الاقتصادي والتجاري، مشيرا إلى أن البلدين مدعوان لإضفاء دينامية جديدة على تعاونهما في المجال البرلماني من خلال تعزيز آليات الحوار والتشاور.

كما استقبل رئيس مجلس المستشارين يوم 29 يناير 2024، السيد داميلولا أولاوويي، رئيس الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وشكل اللقاء مناسبة استعرض خلالها السيد النعم ميارة المكتسبات التي حققتها المملكة في مجال حقوق الإنسان خلال العقدين الأخيرين، مشيرا إلى أن هذا الالتزام يعتبر اختيارا إراديا يعززه انخراط كل

مكونات المجتمع، وهو ما أهل المملكة لترؤس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما يعنيه ذلك من اعتراف وتثمين لمختلف الجهود التي تبذلها والسياسات التي تنفذها من أجل ترسيخ دولة الحق والقانون **بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

من جهته ثمن السيد داميلولا أولاوويي انفتاح المغرب وتفاعله المستمر مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن زيارته الحالية تهدف بالأساس إلى النهوض بالمبادئ التوجيهية للمنظمة الأممية المتعلقة بالشركات وحقوق الإنسان.

كما استقبل رئيس مجلس المستشارين يوم 24 يناير 2024، السيد ياكو باكاتيلي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجمهورية مالي.

وبعد أن استعرض خلال اللقاء مميزات التجربة البرلمانية المغربية، شدد السيد النعم ميارة على الأهمية التي تكتسيها المجالس الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المؤسساتي، مستعرضا أوجه التعاون الوثيق بين مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمملكة المغربية .

وقد شكل اللقاء فرصة تم من خلالها، الإشادة بالعلاقات الأخوية بين البلدين الصديقين، المستندة إلى رصيد تاريخي وحضاري مشترك، ورغبة أكيدة لتطويرها في كافة المجالات خدمة لمصالح الشعبين.

كما استقبل السيد النعم ميارة يوم 23 يناير 2024، السيد ألكسندر كيدو لوبيز بارولا، السفير المفوض فوق العادة لجمهورية البرازيل الاتحادية بالمغرب.

وقد شدد السيد ميارة خلال هذا اللقاء على أهمية تعزيز التعاون البرلماني عبر تنشيط مجموعة الصداقة المغربية البرازيلية، وتنزيل مذكرات التفاهم الموقعة.

كما اقترح إحداث منتدى اقتصادي برلماني من أجل استثمار فرص التعاون المتاحة في عدد من المجالات .

الملخص التنفيذي

من جهته نوه السيد السفير المفوض فوق العادة بجودة وتجذر العلاقات بين المغرب والبرازيل، والتي اكتسبت مع توالي السنوات زخما حقيقيا بفضل الاتفاقيات الموقعة في مختلف المجالات من جهة، وشدد، من جهة أخرى، على حرص بلاده على تطوير مشاريع لتقوية التعاون مع المملكة المغربية والارتقاء بها إلى مستوى أفضل من الشراكة الشاملة .

كما أكد على أن البرازيل تولي أهمية قصوى للمبادرة الملكية الأخيرة، والتي تكرس مكانة المغرب كبوابة نحو القارة الإفريقية ومنصة لولوج أسواقها .

وعبر السيد السفير عن مشاطرته لرئيس مجلس المستشارين الرأي بشأن مقترح إحداث منتدى اقتصادي برلماني بين الطرفين.

كما استقبل السيد ميارة، يوم 16 يناير 2024، السيد كيم جيم بيو رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا الذي قام بزيارة عمل للمملكة المغربية على رأس وفد برلماني هام في الفترة الممتدة من 15 إلى 18 يناير 2024.

وخلال هذا اللقاء، أبدى رئيس مجلس المستشارين إعجاب المملكة المغربية بالمسار التنموي الذي عبرته جمهورية كوريا، معربا عن رغبة المغرب في الاستفادة من التجربة الكورية خاصة في مجالات التكنولوجيا والطاقات المتجددة، مشيرا في المقابل إلى أن النموذج التنموي المغربي الذي يقوده **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، يوفر إمكانات ضخمة وفرصا هائلة وجب استثمارها من طرف رجال الأعمال الكوريين، وبوابة نحو الأسواق الإفريقية .

كما قام السيد النعم ميارة باستعراض خصوصيات مجلس المستشارين وتركيبته، إضافة إلى موقعه في عدد من التكتلات والاتحادات البرلمانية الدولية والقارية.

من جهته أشاد رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا بجودة العلاقات السياسية بين البلدين الصديقين، مذكرا بأن المغرب أول بلد إفريقي فتحت فيه جمهورية كوريا تمثيلية دبلوماسية قبل أكثر من ستة عقود.

كما نوه بالإصلاحات التي انخرطت فيها المملكة، مؤكدا أن بلاده تولي أهمية بالغة لمختلف المشاريع الضخمة التي تعتزم إطلاقها لتعزيز البنية التحتية، من بينها على الخصوص القطار فائق السرعة والطاقات المتجددة وصناعة السيارات، والتي يمكن أن تكون موضوع شراكات مثمرة بين البلدين على أساس منطق رابح-رابح.

كما استقبل رئيس مجلس المستشارين يوم 21 دجنبر 2023، السيدة مارجانا صال سفيرة جمهورية فنلندا المعتمدة بالمملكة المغربية، بحيث شكل هذا اللقاء فرصة، اتفق خلالها الجانبان على بذل أقصى الجهود لتطوير العلاقات الثنائية، وذلك عبر تقوية الحوارات الثنائية وتكثيف الزيارات البرلمانية المتبادلة بغية استكشاف فرص جديدة للتعاون، خاصة في ميادين الماء والطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر .

وقد استقبل السيد النعم ميارة يوم 18 دجنبر 2023، السيد مصطفى إلكر كليلتش، سفير جمهورية تركيا الجديد بالرباط.، بحيث شكل هذا اللقاء مناسبة تم التناول فيها مستقبل العلاقات الثنائية بين المغرب وتركيا وسبل تعزيزها في شتى المجالات.

كما استقبل رئيس مجلس المستشارين خلال هذه الدورة، السيدة صاحبة غافاروفا، رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية أذربيجان، وذلك يوم 14 دجنبر 2023.

وقد شدد السيد النعم ميارة خلال اللقاء، على جودة العلاقات السياسية وعمق الروابط الأخوية والثقافية والحضارية التي تجمع المغرب وأذربيجان، بحيث يندرج هذا اللقاء، في سياق متميز يحتفي فيه البلدان بمرور ثلاثين عاما على إقامة علاقات دبلوماسية أسست لشراكة مثمرة وواعدة .

وبعد أن قدم شروحات وافية عن عمل مجلس المستشارين، وتركيبته واختصاصاته، شدد رئيس مجلس المستشارين على استعداد المجلس لمواكبة مسلسل تطوير هذه العلاقات الثنائية ودعمها بكل المبادرات. كما عبر عن

شكر المملكة المغربية لموقف جمهورية أذربيجان الثابت والداعم للوحدة الترابية للمغرب ولسيادته على صحرائه، مؤكدا بالمقابل استمرار الدعم المغربي لأذربيجان في مختلف المحافل الدولية من أجل الحفاظ على وحدتها الترابية وسلامة أراضيها.

من جهتها أشادت السيدة صاحبة غافاروفا، بالتطور الذي تشهده المملكة في مختلف المجالات. كما أبرزت متانة العلاقات السياسية بين البلدين، لكنها شددت على ضرورة مضاعفة الجهود لضمان تعزيز التعاون الاقتصادي واستثمار كل الفرص والإمكانيات المتاحة.

كما استقبل رئيس مجلس المستشارين يوم 4 دجنبر 2023، وفدا عن مجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا برئاسة السيد جيرمان بلانكوألفاريز، رئيس مجموعة الصداقة الكولومبية المغربية، الذي كان قد قام بزيارة عمل للمملكة المغربية بدعوة من المجلس في إطار الجهود المشتركة لتمتين العلاقات البرلمانية بين المؤسستين التشريعيتين بالبلدين.

وقد شدد السيد النعم ميارة خلال هذا اللقاء على الأهمية الخاصة التي تكتسيها هذه الزيارة كتعبير عن الصداقة الحقيقية بين البلدين، مؤكدا على الرغبة المغربية للمضي قدما في تقوية العلاقات الثنائية خدمة للمصالح المشتركة، ومن أجل النهوض بالعلاقات المثمرة مع دول أمريكا اللاتينية.

وقد عبر رئيس مجلس المستشارين عن أمله في تجاوز المرحلة الراهنة التي تجتازها العلاقات الثنائية بعد إقدام الحكومة الكولومبية الحالية على إقامة علاقات مع «الجمهورية الوهمية»، مشيرا على الخصوص إلى أن الملتمس الذي اعتمده مجلس الشيوخ الكولومبي مؤخرا، والذي يحمل دعما لا لبس فيه للوحدة الترابية ولسيادة المغرب، يشكل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح من شأنها أن تساعد على توطيد العلاقات البرلمانية والدفع بالتعاون الثنائي خدمة للمصالح المشتركة التي ينبغي ألا تتأثر بأية مواقف ذاتية عابرة.

من جهته أكد السيد جيرمان بلانكو ألفاريز، رئيس مجموعة الصداقة

الكولومبية المغربية أن مجلس الشيوخ الكولومبي حريص على تطوير العلاقات المغربية الكولومبية في شتى المجالات.

وبعد أن قدم بعض المعطيات المرتبطة بالتطورات السياسية الداخلية بجمهورية كولومبيا، ولاسيما ما يتعلق بملف العلاقات الخارجية، أكد السيد جيرمان بلانكوألفاريز أن موقف الحكومة الكولومبية الحالية من قضية الوحدة الترابية للمملكة أضر بمصالح كولومبيا عندما انحازت لحركة انفصالية وإرهابية لا تعترف بها الأمم المتحدة.

وخلال هذه الدورة استقبل السيد النعم ميارة كذلك، رئيس مجموعة الصداقة الألمانية المغاربية بالبونتستاغ السيد كارل يوليوس كورنبرغ الذي قام بزيارة للمملكة على رأس وفد برلماني هام، بحيث أطلع رئيس مجلس المستشارين الوفد الألماني بهذه المناسبة، على الأوضاع الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، والتي تشكل مرتعا خصبا للجماعات المسلحة وشبكات الهجرة السرية والاتجار بالبشر، مشيرا إلى العلاقات الوثيقة بين جبهة البوليساريو وهذه الجماعات، وما يشكله ذلك من تهديد للقارة الإفريقية كما الأوروبية.

من جانبه أشاد رئيس مجموعة الصداقة الألمانية المغاربية بالشراكة متعددة الأوجه بين المغرب وألمانيا، معبرا عن رغبة بلاده في مواصلة الجهود لتوسيع نطاقها وتعزيز مكتسباتها. واعتبر السيد كورنبرغ أن المغرب نموذج يحتذى به في المنطقة على مستوى الاستقرار السياسي والمؤسساتي وشريك اقتصادي مفضل إقليميا ودوليا.

كما قام السيد النعم ميارة خلال هذه الدورة بإجراء مباحثات مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بمجلس النواب الإيرلندي، السيد شارل فلاناغان، وذلك يوم 15 نونبر 2023.

وقد أكد رئيس مجلس المستشارين خلال هذه المباحثات على الأهمية البالغة، التي يوليها المجلس لتطوير العلاقات بين المؤسستين التشريعيتين بالمملكة المغربية وجمهورية إيرلندا، مشيرا إلى أهمية التعاون البرلماني كقاطرة للدفع بالتعاون الثنائي خدمة للقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفي ما يخص قضية الصحراء المغربية، فقد ثمن السيد النعم ميارة الموقف الإيرلندي الداعم لقرارات مجلس الأمن الدولي وللحل السلمي لتسوية هذا النزاع المفتعل.

من جهته، أشاد رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بمجلس النواب الإيرلندي بمتانة العلاقات السياسية بين البلدين الصديقين، معتبرا أن قرار بلاده تعيين سفير جديد لها بالرباط لأول مرة قبل نحو سنتين، دليل على رغبتها في تعزيز التعاون مع المملكة والارتقاء به إلى مستوى أفضل.

كما استقبل رئيس مجلس المستشارين يوم 14 نونبر 2023، السيد توماس أنطونيو غواردياويليامسون، سفير جمهورية بنما المعتمد في الرباط.

وقد أكد السيد النعم ميارة خلال هذا اللقاء، على أن المغرب ينظر إلى علاقاته مع بنما في إطار المراهنة الصادقة على خيار التعاون جنوب-جنوب بهدف تمتين العلاقات بين الشعوب وتعزيز التعاون في شتى المجالات، مذكرا في هذا الصدد بالخطاب الملكي الأخير بمناسبة الذكرى ال48 للمسيرة الخضراء، الذي اعتبر أن «الواجهة الأطلسية هي بوابة المغرب نحو إفريقيا، ونافذة انفتاحه على الفضاء الأمريكي».

من جهته أعرب السيد السفير عن اعتزازه بهذا اللقاء، مشيدا بالاهتمام الذي يوليه المغرب لتطوير علاقاته مع جمهورية بنما. كما أبدى إعجابه بالمستوى التنموي بالمملكة والأوراش التي تم إطلاقها خلال العقدين الماضيين **بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.**

وقد استقبل السيد النعم ميارة يوم 13 نونبر 2023، وزير الخارجية الأذربيجاني السيد جيهونبيراموف الذي قام بزيارة رسمية للمملكة، حيث شكل هذا اللقاء فرصة، تم التأكيد من خلالها، على الرغبة الملحة التي تحذو البلدين في تعزيز علاقاتهما وإعطاء زخم جديد لتعاونهما الثنائي في مختلف الميادين، مع إيلاء البعد البرلماني المكانة التي يستحقها في مواكبة ورعاية هذه العلاقات .

وتجدر الإشارة والتنويه إلى أن عمل المستشارين لم يتوقف بعد اختتام الدورة، حيث واصل مهامه وفق ما اقتضته الظرفية وهكذا عرفت الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2023 وأبريل 2024 عملا مكتفا بنفس الوتيرة والمنهجية تمثلت أبرز معالمه في مواصلة مجهوده الدبلوماسي حيث أنه **على مستوى المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية**، فقد شاركت الشعب الوطنية الدائمة ووفود مجلس المستشارين خلال الفترة ما بين الدورتين، في أشغال كل من جلسة الاستماع البرلمانية بالأمم المتحدة، المنعقدة بنيويورك/ الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 10 فبراير 2024، ومهمة مراقبة الانتخابات الرئاسية بجمهورية أذربيدجان، التي نظمت يوم 07 فبراير 2024، والدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي انعقدت في العاصمة النمساوية فيينا يومي 22 و23 فبراير 2024، وأشغال الدورة 18 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والاجتماعات المصاحبة، التي انعقدت بأبيدجان، بجمهورية كوت ديفوار، ما بين 02 و05 مارس 2024، والدورة الـ68 للجنة وضع المرأة التي انعقدت بمقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 22 مارس 2024، والجمعية العامة الـ148 والدورة الـ213 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بجنيف، سويسرا، خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 27 مارس 2024.

أما على المستوى الثنائي، فقد تميزت هذه الفترة بقيام السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، بزيارة عمل للولايات المتحدة المكسيكية، على رأس وفد عن المجلس، في الفترة الممتدة من 20 إلى 24 فبراير 2024، بدعوة كريمة من رئيسة مجلس الشيوخ المكسيكي، السيدة Ana Lilia River، وذلك لتعزيز مسار العلاقات البرلمانية الثنائية، بعد الزيارة التي قامت بها الرئيسة السابقة لمجلس الشيوخ المكسيكي، إلى المملكة المغربية من 09 إلى 12 يونيو 2022، بدعوة من مجلس المستشارين.

وقد ألقى رئيس مجلس المستشارين بهذه المناسبة، كلمة في جلسة

عامة لمجلس الشيوخ المكسيكي، خصصت كسابقة من نوعها في مسار العلاقات البرلمانية المغربية - المكسيكية، لاستقبال وفد مجلس المستشارين، أكد السيد النعم ميارة من خلالها أن المغرب والمكسيك مدعوان للعمل سويا من أجل إعطاء العلاقات الثنائية دينامية جديدة ترقى إلى شراكة نموذجية للتعاون جنوب-جنوب، بحيث أن المغرب والمكسيك يخلدان هذه السنة 62 سنة من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما يخلدان الذكرى العشرين للزيارة التاريخية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده،** إلى هذا البلد سنة 2004، وهي الزيارة التي فتحت آفاقا واعدة في مسار العلاقات بين البلدين، وجعلت من المغرب اليوم الشريك التجاري الأول عربيا والثاني إفريقيا للمكسيك.

وأكد رئيس مجلس المستشارين في الكلمة على أن البرلمانيين، مطوقون بمسؤولية تعزيز هذه العلاقات لتشمل مجالات أوسع وأرحب من خلال الدبلوماسية البرلمانية، مبرزا بهذه المناسبة ضرورة العمل سويا من أجل إرساء منتدى برلماني اقتصادي مغربي - مكسيكي، يكون فضاء لتبادل الخبرات في مختلف المجالات، وتطوير مبادرات ملموسة للتعاون، تستثمر الفرص المشتركة، باستحضار الوضع الإقليمي للمغرب وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، وكذا الموقع الجغرافي للمكسيك وما تحظى به من وزن ومكانة في محيطها الإقليمي.

وفي خضم هذه الرهانات والتحديات التي تجمع بين المغرب والمكسيك، نوه السيد النعم ميارة بمخرجات منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب بين برلمانات إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاريبي، مشيرا إلى أن هذا المنتدى، الذي حظي **بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله**، والذي نظمه مجلس المستشارين يومي 15و16 من شهر فبراير 2024، هو المنتدى البرلماني الوحيد الذي نجح في ضم وتوحيد المؤسسات التشريعية لثلاث مجموعات جيو-سياسية، ذات مكانة وأهمية كبرى في منظومة البلدان المشكلة لمحور الجنوب.

الملخص التنفيذي

وسجل رئيس مجلس المستشارين على أن هذا المنتدى تميز بمداولات ومداخلات قيمة لرؤساء الاتحادات ومجالس الشيوخ بأزيد من 40 دولة، وبحضور ومشاركة 30 رئيسة ورئيسا، مشيدا بالبيان الختامي لهذا المنتدى، الذي تضمن وبالإجماع الإشادة والترحيب بمبادرة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، والرامية إلى تعزيز ولوج بلدان الساحل إلى المحيط الأطلسي.

ويتعلق الأمر بالمبادرة، التي تم التأكيد على أن من شأنها جعل الواجهة الأطلسية للمغرب، منطلقا لتعزيز الربط اللوجيستي بين دول الجنوب، وتقريب السلاسل الإنتاجية الخالقة للثروة من مصادر المواد الأولية، خاصة في الفضاء الجيو اقتصادي الإفريقي العربي الأمريكولاتيني الذي تتركز فيه الموارد والمواد الأولية العالمية.

وكانت هذه المشاركة أيضا فرصة أجرى خلالها السيد النعم ميارة محادثات مع كل من رئيسة مجلس النواب المكسيكي، السيدة مارسيلا غيرو كاستيو، ورئيسة مجلس الشيوخ المكسيكي، السيدة أنا ليليا ريفيرا، تم خلالها:

- استعراض التحديات الإقليمية والدولية المشتركة التي تواجه كلا البلدين، مع إبراز ضرورة تعزيز التعاون المشترك لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والبيئية، بما يعزز استقرار المنطقة ويعمق التكامل بين البلدين؛

- التشديد على أهمية توحيد الجهود لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين، إذ أن التعاون المشترك في القضايا الحيوية لا يعود بالنفع فقط على المغرب والمكسيك، ولكنه سيسهم بشكل فعال في تحقيق استقرار المنطقة برمتها، ما سيمثل ركيزة أساسية لتحقيق مستقبل مستدام ومزدهر؛

- التطرق إلى فرص الاستثمار والتعاون جنوب-جنوب بين المغرب، بوابة إفريقيا على العالم، والمكسيك، القوة الاقتصادية الهامة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛

- تجديد اعتزاز مكونات مجلس المستشارين بالمشاركة النوعية والواسعة التي ميزت منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، بمشاركة أزيد من ثلاثين رئيسة ورئيسا وممثلي 40 دولة، مع التنويه في هذا الصدد، بالإجماع حول الإشادة والترحيب بمبادرة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله**، الرامية إلى تعزيز ولوج بلدان الساحل إلى المحيط الأطلسي، باعتبارها نموذجا للتعاون جنوب - جنوب يمكن من ربط الجسور بين دول إفريقيا والدول الأطلسية بأمريكا اللاتينية وباقي الدول العربية.

وفي سياق متصل، أجرى رئيس مجلس المستشارين خلال الفترة الفاصلة بين دورة أكتوبر 2023 وأبريل 2024 لقاءات ثنائية مع شخصيات حكومية ودبلوماسية، ورؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية، حيث استقبل، يوم الأربعاء 7 فبراير 2024، السيد فلاديمير فرانكو نائب وزير الشؤون الخارجية بجمهورية بنما، ويوم الإثنين 12 فبراير 2024، السيد جون فرانسوا ندونغو، رئيس الجمعية الوطنية الانتقالية بجمهورية الغابون، ويوم الثلاثاء 13 فبراير 2024 الأمين العام لمجلس الشورى البحريني، السيدة كريمة محمد العباسي، ويوم الأربعاء 14 فبراير 2024، السيدة الرئيسة الجديدة للبرلاندينو، السيدة كريستينا رييس هيدالغو، التي قامت بزيارة للمملكة للمشاركة في أشغال المؤتمر البرلماني للتعاون جنوب – جنوب الذي احتضنه المجلس يومي 15 و16 فبراير2024، ويوم الأربعاء 14 فبراير 2024، السيد ريتشارد رافالومانانا، رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية مدغشقر، والسيد فيصل الفايز، رئيس مجلس الأعيان الأردني، ويوم الخميس 15 فبراير السيد أماسون جيفاه كينغي، رئيس مجلس الشيوخ الكيني، والسيد جيريميا كبان كونغ، رئيس مجلس الشيوخ الليبيري، ويوم الأربعاء 6 مارس 2024، السفيرة المفوضة فوق العادة لكندا بالمملكة، السيدة إيزابيل فالوا، ورئيس الديوان الوطني لحقوق الإنسان بدولة الكويت، السيد جاسم مبارك المباركي، والسيد ليسلي باجا سفير جمهورية الفلبين المعتمد بالمملكة.

وتميزت هذه الفترة أيضا، **على مستوى تنظيم التظاهرات الإقليمية والدولية**، بتنظيم مجلس المستشارين بالمملكة المغربية ورابطة **مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي ومنتدى الحوار جنوب-جنوب**، المؤتمر البرلماني للتعاون جنوب-جنوب بعنوان: «**التعاون جنوب-جنوب: دور البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية والقارية في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية في تعزيز الشراكات الاستراتيجية وتحقيق التكامل والاندماج والتنمية المشتركة**»، وذلك بمقر مجلس المستشارين في الرباط، يومي 15 و16 فبراير 2024.

وجاء تنظيم هذه التظاهرة التي عرفت مشاركة 30 رئيسة ورئيسا للبرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية انطلاقا من المسعى المشترك لتعزيز التنسيق والتشاور وتبادل الرؤى والتجارب بشأن القضايا الاستراتيجية الراهنة، وفي طليعتها **قضايا التنمية والتحول الاقتصادي والتجارة والاستثمارات والتكنولوجيا والابتكار والأمن الطاقي والصحي والغذائي والمائي**، وبلورة وتبني توصيات ومقترحات وقرارات عملية تندرج في سياق إبراز دور البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية والقارية في إفريقيا والعالم العربي ومنطقة أمريكا اللاتينية، في تشجيع وتعزيز الشراكات الاستراتيجية على جميع الواجهات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بما يحقق التنمية المشتركة والتكامل والاندماج، وإرساء دعائم التعاون والتضامن والسلام والاستقرار والازدهار.

ومن بين أبرز النقاط التي تضمنها البيان الختامي، للمؤتمر البرلماني للتعاون جنوب-جنوب:

- الإشادة والترحيب بمبادرة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** على المستوى الدولي الرامية إلى تعزيز ولوج بلدان الساحل إلى المحيط الأطلسي، والضرورة الملحة لمعالجة الخصاص الكبير في البنيات التحتية والاستثمارات بمنطقة المحيط الأطلسي في إفريقيا؛

- التأكيد على أن هذه المبادرة التي تهدف إلى خلق إطار مؤسساتي متين يوحد بلدان القارة ال23 المطلة على المحيط الأطلسي، من شأنها جعل الواجهة الأطلسية للمغرب منطلقا لتعزيز الربط اللوجيستي على المستويات البحرية والجوية لتسهيل تبادل السلع وتأهيل آليات التدفقات الاستثمارية في دول الجنوب وتقريب السلاسل الإنتاجية الخالقة للثروة من مصادر المواد الأولية، خاصة في الفضاء الجيو اقتصادي الإفريقي العربي الأمريكولاتيني الذي تتركز فيه الموارد والمواد الأولية العالمية؛

- الدعوة إلى استلهام مثل هذه المبادرات من أجل تقوية التنسيق والتعاون والتضامن جنوب-جنوب بين بلدان إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكراييب على المستويات الثنائية وتعزيز آليات الاندماج الإقليمي وسبل التعاون البيني وخصوصا في المجالات المرتبطة بضمان السيادة والأمن الغذائي والطاقي والصحي والتبادل الاقتصادي والتنمية المستدامة والتنسيق والتشاور المستمر عبر قنوات مؤسساتية دائمة.

وقد أجرى رئيس مجلس المستشارين على هامش أشغال المؤتمر البرلماني للتعاون جنوب-جنوب لقاءات ثنائية مع شخصيات حكومية ودبلوماسية، ورؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية.

كما نظم كل من مجلس المستشارين ومجلس النواب بشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا يوم 05 مارس 2024 ندوة حول تقييم القوانين من قبل المؤسسة البرلمانية في إطار برنامج «دعم وتعزيز دور البرلمان في توطيد الديمقراطية في المغرب برسم 2020 - 2024، وهي الندوة التي عرفت مشاركة أعضاء عن مجلسي البرلمان المغربي وخبراء وأكاديميين وممثلين عن لجنة البندقية والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي في المغرب، وهمت تسليط الضوء على مواضيع رئيسية لتطوير تشريع ذي جودة، وتعزيز قدرات البرلمانيين والمسؤولين بمجلسي النواب والمستشارين في مجال تقييم القوانين.

وضمن نفس المنطق والتعبئة المتواصلة لإسناد الدبلوماسية الوطنية في كل أبعادها، تميزت **دورة أبريل** 2024 بحصيلة نوعية ساهمت فيها جميع مكونات المجلس، حيث واصل المجلس مسار تقوية التعاون البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف على مستوى مختلف المناطق الجيوسياسية بهدف الدفاع، ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، عن القضايا الاستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وعلى رأسها القضية الوطنية.

وفي هذا الإطار، حظي السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين بشرف تمثيل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في حفل تنصيب رئيس اتحاد جزر القمر، فخامة السيد غزالي عثماني، الذي جرى يوم 24 ماي 2024 بالعاصمة موروني، حيث تشرف السيد رئيس المجلس بإبلاغ فخامته، تحيات وتهاني صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بمناسبة انتخابه رئيسا لهذا البلد الشقيق، وعن تمنيات جلالته بكل التوفيق والسداد في تأدية مهامه النبيلة. وتم التأكيد بهذه المناسبة على استعداد وطموح المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، للرقي بالعلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين الشقيقين، لتشمل مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وخلال الاستقبال الذي حظي به رئيس المجلس من طرف فخامة رئيس اتحاد جزر القمر، عبر هذا الأخير عن اعتزازه بعمق ومتانة العلاقات التي تجمع بين اتحاد جزر القمر والمملكة المغربية، برعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وعن تقديره الكبير لما يقوم به جلالته من أجل الرقي بالعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، ولجهود ومبادرات جلالته المتواصلة من أجل دعم التنمية في إفريقيا على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية.

كما قام السيد رئيس المجلس خلال هذه الدورة، بزيارة عمل لجمهورية بنما تلبية لدعوة كريمة من رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايب، تم

خلالها التوقيع على اتفاقية تعاون بين مجلس المستشارين وبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، بشأن «مكتبة الملك محمد السادس»، حيث نصت المذكرة على توسيع أدوار المكتبة، لتكون منصة تواصلية بين البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء ببرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب وبرلمان المملكة المغربية ونظرائهما بإفريقيا والعالم العربي.

كما أكدت الاتفاقية على أن هذا المسعى يندرج في إطار رغبة الجانبين في توطيد مكانة هذا الفضاء، ليكون جديرا بحمل الإسم المولوي الشريف لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وليكون مساحة للتعريف بالثقافة والتاريخ الحضاري للمملكة المغربية وفضاء لترسيخ الموروث الثقافي والإنساني المشترك القائم على القيم والقواسم المشتركة بين المملكة المغربية وبلدان أمريكا اللاتينية والكرايبب.

كما أقرت بنود الاتفاقية على أنها تستند إلى أحكام مذكرة التفاهم الموقعة بين مجلسي برلمان المملكة المغربية وبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب في 25 أبريل 2018، مع التأكيد على أن هذه الوثيقة ترمي إلى ترسيخ قنوات التواصل والتعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز التنسيق في المحافل الدولية وفق القيم والمبادئ العامة المؤسسة للعلاقات بين الطرفين والقائمة على التفاهم والتشاور واحترام سيادة ووحدة الدول الأعضاء والدول الملاحظة ببرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب.

كما شاركنا في إطار هذه الزيارة في العديد من الندوات المتضمنة في برنامج البرلاتينو التحضيري للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس أعرق وأكبر تجمع برلماني بمنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، بحيث شارك أعضاء الوفد البرلماني المرافق في ندوتين مرتبطتين بقضايا الهجرة والشباب، وكانت هذه مناسبة استعرضوا من خلالها مختلف مرتكزات سياسة تدبير قضايا الهجرة والمهاجرين بالمملكة المغربية، مبرزين خصوصية اعتبار المغرب بلدا مصدرا للهجرة وبلد عبور واستقرار لمهاجري عدد من البلدان، إلى جانب عرض أهم خصائص ومميزات التجربة المغربية في مجال إدماج الشباب في الحياة السياسية.

وعرفت هذه الدورة أيضا، مشاركة السيد رئيس المجلس بصفته رئيسا لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، في أشغال الجمعية العامة الثامنة عشرة لهذه المنظمة البرلمانية الإقليمية، التي انعقدت يومي 15 و16 ماي 2024، بمدينة براغا بالبرتغال.

وقد تميزت هذه الجمعية العامة، التي عرفت خطابات توجيهية من قبل كل من رئيس جمهورية البرتغال، ورئيس جمعية الجمهورية بالبرتغال، والأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتوشيح الجمعية العامة الثامنة عشرة لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، «وكالة بيت مال القدس الشريف» الذراع التنفيذية للجنة القدس، برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بجائزة التميز لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، وذلك نظير ما تقدمه الوكالة، بتعليمات سامية من جلالته، من خدمات جليلة ومجهودات قيمة، من أجل العمل الإنساني والاجتماعي الميداني الملموس، والذي يتلازم مع المسار السياسي والقانوني للقضية الفلسطينية، الذي تضطلع فيه الدبلوماسية المغربية، طبقا للتوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بدور ريادي وإنساني مشهود بثباته ونبل مساعيه.

كما تأتي هذه المبادرة في إطار ما تقدمه المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من إسهامات بغية مد جسور التفاهم بين شعوب المنطقة الأورومتوسطية، من خلال تعزيز قيم الاحترام المتبادل والتعايش والتعاون والتضامن.

وقد تم تسليم الجائزة للوكالة، خلال أشغال النسخة الثانية من «منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج» التي نظمت من طرف كل من مجلس المستشارين وبرلمان البحر الأبيض المتوسط، يومي 11 و12 يوليوز 2024 بمدينة مراكش تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وبمناسبة انعقاد أشغال هذه الدورة أجريت من قبل السيد رئيس مجلس المستشارين سلسلة من المحادثات الثنائية مع رؤساء البرلمانات الوطنية المشاركة، ويتعلق الأمر بكل من رئيس جمعية الجمهورية بالبرتغال، ورئيس برلمان جمهورية الجبل الأسود، ورئيس برلمان جمهورية البوسنة والهرسك، ورئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، حيث همت هذه اللقاءات سبل تقوية التعاون البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف بين المملكة المغربية وهذه البلدان.

وعلاقة بالعمل والتفاعل المتواصل مع **المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية**، فقد شاركت الشعب الوطنية الدائمة ووفود مجلس المستشارين خلال هذه الدورة في كل من أشغال الدورة السنوية الحادية والثلاثين للجمعية البرلمانية للأمن والتعاون بأوروبا، وأشغال اللجن الدائمة للبرلمان الإفريقي، وحوار البرلمانات العربية حول المراجعة الإقليمية لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وأشغال لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والدورة الرابعة والثلاثين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، والمنتدى العالمي السادس للحوار بين الثقافات تحت شعار «الحوار من أجل السلام والأمن العالميين"، والمؤتمر الخامس لرابطة «برلمانيون لأجل القدس " تحت شعار «الحرية والاستقلال لفلسطين»، ولجنة الشؤون البرلمانية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، والمؤتمر السادس للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات العربية حول «رؤية برلمانية عربية لتحقيق التوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي»، والمرحلة الثالثة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، والدورة التاسعة والأربعين للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، والجلسة الرابعة من دور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الثالث للبرلمان العربي، وزيارة عمل رئيس مجموعة الصداقة المغربية الفرنسية لمجلس الشيوخ الفرنسي.

وعلى **المستوى الثنائي**، فقد أجريت خلال هذه الفترة في إطار زيارات رسمية، لقاءات ثنائية مع شخصيات حكومية ودبلوماسية، ورؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية، وعلى رأسهم رئيس برلمان جمهورية مونتينيغرو، ورئيس جمهورية البوسنة والهرسك، ورئيس الجمعية الكبرى للبرتغال، ورئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، ورئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، ورئيسة البرلمان الأندنيي (البارلاندينو)، ورئيسة برلمان أمريكا الوسطى (البارلاسين)، ورئيسة برلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (البارلاسور)، ورئيس المجلس الوطني السويسري، ورئيس البرلمان الفنلندي، ورئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الذي قام بزيارة للمملكة المغربية للمشاركة في مناظرة نظمها البرلمان المغربي والجمعية البرلمانية لمجلس أوربا بمناسبة اختتام مشروع «دعم تطوير دور البرلمان في ترسيخ الديمقراطية في المغرب 2020 - 2024»، ونائبة رئيس مجلس النواب التشيكي، والنائب الأول لرئيسة الجمعية الوطنية بجمهورية مالاوي، وكاتب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفيتنامي، ورئيس مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية بمجلس الشيوخ الفرنسي، ووفد فلسطيني قام بزيارة للمملكة المغربية بدعوة من وكالة بيت مال القدس الشريف، ووفد برلماني من جمهورية إندونيسيا، ووفد عن لجنة الفلاحة والأراضي الزراعية والموارد الطبيعية بالجمعية الوطنية لجمهورية زامبيا، والمدير العام لمنظمة العمل الدولية، والسفير المعتمد للمملكة الإسبانية لدى الرباط.

أما في ما يتعلق **بتنظيم التظاهرات الإقليمية والدولية**، فقد نظم مجلس المستشارين وبرلمان البحر الأبيض المتوسط، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، النسخة الثانية لمنتدى مراكش الاقتصادي البرلماني للمنطقة الأورومتوسطية والخليج، وذلك يومي 11 و12 يوليوز 2024، بمدينة مراكش.

وتميز هذا المنتدى، الذي عرف مشاركة أكثر من 350 مؤتمر(ة)، بحضور ممثلي ورؤساء الاتحادات البرلمانية الإقليمية والوطنية الأعضاء والشركاء في

الملخص التنفيذي

برلمان البحر الأبيض المتوسط، ودول الخليج العربي، وعلى رأسهم رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، الدكتور عبد الله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ، ورئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، السيد أحمد بن سلمان المسلم، ورئيس مجلس النواب بجمهورية البوسنة والهرسك، ورئيسة برلمان المجموعة الاقتصادية لبلدان أمريكا الجنوبية (البارلاسور)، ورئيسة برلمان أمريكا الوسطى (البارلاسين)، ورئيسة البرلمان الأنديني (البارلاندينو)، ورئيس الكونغرس الوطني لجمهورية الهندوراس، ونائب رئيس منتدى رؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية في أمريكا الوسطى وحوض الكراييب والمكسيك (الفوبريل)، ورئيس شبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية، ومدراء وخبراء بمختلف الوكالات المتخصصة وعلى رأسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بالإضافة لممثلي القطاعين العام والخاص، ورجال أعمال من مختلف الدول، وأكاديميين وعدد من الشخصيات والوفود الضيفة.

كما شكل هذا المنتدى محطة هامة للتداول بشأن القضايا الاقتصادية والتنموية والبيئية الأكثر إلحاحا في المنطقتين الأورومتوسطية والخليج العربي، إذ شهدت هذه النسخة تنظيم سبع جلسات عامة موضوعاتية، همت مختلف القضايا الراهنة المطروحة على الأجندة الإقليمية والدولية، وعلى رأسها آفاق الاقتصاد الكلي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج العربي، وضمان إمدادات الطاقة والتحول الأخضر في المنطقتين، وتمويل المشاريع، لاسيما الصغيرة والمتناهية الصغر، وريادة الأعمال في العالم الرقمي وتحدي الذكاء الاصطناعي، ودور الابتكار في الازدهار والتنمية الشاملة، وغيرها من المحاور الفرعية.

وقد عبر المشاركون في هذه الدورة عن إشادتهم بالتقدم والازدهار الذي تعيشه المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

وعن تقديرهم وتثمينهم العاليين للدور الريادي الذي تلعبه المملكة المغربية، بقيادة جلالته حفظه الله، في إطلاق ودعم كل المبادرات التنموية والتضامنية الهادفة إلى دعم التعاون جنوب-جنوب.

كما تقدم المشاركون في هذه الدورة، بخالص التقدير والعرفان لجلالته نصره الله، على حسن وكرم الضيافة التي حظوا بها منذ أن وطأت أقدامهم أرض المملكة المغربية، وعلى شرف إضفاء الرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، على هذا المنتدى الذي يسعى إلى تقوية مسار تعزيز التعاون البرلماني من أجل إنشاء منطقة اقتصادية ومالية أكثر تكاملا واستدامة بين الدول الأورومتوسطية ودول الخليج العربي، حيث أثبت المنتدى من خلال النسختين الأولى والثانية، على أنه يمثل فرصة جيدة للبرلمانيين والشركاء المؤسسيين لبرلمان البحر الأبيض المتوسط للتفاعل مع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين من القطاعين العام والخاص، وكذلك مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

وشكل تسليم جائزة التميز لبرلمان البحر الأبيض المتوسط لفائدة وكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذية للجنة القدس، برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أبرز اللحظات القوية لهذا المنتدى وأضفى عليه قيمة استثنائية. وتم بهذه المناسبة، عرض شريط فيديو في الجلسة العامة للمنتدى، يعرف بوكالة بيت مال القدس الشريف وأنشطتها الرامية إلى صيانة الطابع الديني والحضاري لمدينة القدس الشريف والحفاظ على وضعها القانوني، وكذا الجهود التي بذلتها الوكالة منذ إحداثها، من خلال العديد من المشاريع الاجتماعية التي أنجزتها، والتي همت على الخصوص قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والثقافة والشباب والرياضة.

وفي كلمته في الجلسة الافتتاحية للمنتدى، أكد السيد رئيس مجلس المستشارين على أن انعقاد هذه الدورة يأتي في سياقات دولية وإقليمية

ووطنية مطبوعة بالكثير من التحديات والمخاطر متعددة الأبعاد التي تغذيها أسباب وعوامل مختلفة، لاسيما المرتبطة منها بالتغيرات المناخية واستمرار تداعيات جائحة كوفيد-19 وتفاقم الأزمات.

وتم الوقوف في نفس السياق على أن المملكة المغربية، إدراكا منها لموقعها الاستراتيجي الذي يجعل منها نقطة تلاقي وصلة وصل بين إفريقيا والعالم العربي وأوروبا وأمريكا اللاتينية، وتصريفا لقناعاتها الثابتة بأهمية التعاون المشترك، وخاصة التعاون جنوب-جنوب، كما يرعاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لا تكتفي بوضع، ما تستلزمه التحديات المذكورة من سياسات عمومية وطنية فاعلة وناجعة، بل تتعدى ذلك إلى طرح وقيادة مبادرات إقليمية تستهدف تحقيق أهداف مشتركة على مستوى التنمية الشاملة مع محيطها، ولاسيما في عمقها الإفريقي.

وتم التأكيد في هذا الصدد، على أهمية المبادرة الأطلسية التي أطلقها جلالته حفظه الله لتعزيز ولوج دول الساحل للمحيط الأطلسي والتي تشكل إطارا متفردا لتحقيق تعاون إفريقي متعدد الأبعاد وتنسيق جهود التنمية بما يؤسس لميلاد إفريقيا جديدة مزدهرة ومستقرة، فضلا عن التنويه إلى أن المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كانت سباقة للاستثمار في الحلول المستدامة، حيث مكنها موقعها الاستراتيجي ومؤهلاتها من الارتقاء إلى مصاف البلدان الرائدة في مجال تمويل وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية والهيدروجين الأخضر، وذلك ضمن استراتيجيتها الطموحة لتسريع الانتقال الطاقي وتحقيق الحياد الكربوني.

وقد عرفت هذه الدورة إطلاق «المرصد البرلماني للجنوب العالمي من أجل التنمية المستدامة للمنتدى البرلماني جنوب جنوب» بشراكة مع برلمان البحر الأبيض المتوسط، وذلك في إطار تنزيل توصيات البيان الختامي للمؤتمر البرلماني للتعاون جنوب – جنوب الذي نظمه مجلس المستشارين ورابطة

مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، برئاستنا والمنتدى البرلماني للحوار جنوب-جنوب، بالرباط في فبراير 2024 بمشاركة ممثلي مجالس الشيوخ والشورى والاتحادات البرلمانية الإقليمية الإفريقية والعربية والأمريكولاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث دعوا من خلاله إلى تعزيز التنسيق والتعاون والتشاور، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات دائمة.

واستهدف مجلس المستشارين من خلال هذه المبادرة أن يكون المرصد إطارا فاعلا ومنتجا من أجل مواكبة منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج العربي في تحقيق أهدافه واقتراح الحلول والخطط العملية التي من شأنها تقوية وتعزيز قدرات البرلمانيين في المنطقتين من أجل النهوض بمسؤولياتهم المشتركة على أحسن وجه.

وتوجت فعاليات المنتدى، برفع مجموعة من الخلاصات والتوصيات التي همت:

- الدعوة إلى تيسير تفعيل مبادرة «مجتمع الطاقة البرلماني للمنطقتين الأورومتوسطية والخليجية»، من أجل التخفيف من آثار الأزمة الطاقية وضمان الأمن الطاقي في المنطقتين؛
- إيلاء الاهتمام للاستثمارات المالية، لاسيما من خلال أدوات التمويل البديلة، والتعاون من أجل دعم المقاولات الصغرى والمتناهية الصغر والمتوسطة، من خلال سياسات دعم صناعي ترمي إلى تعزيز الإدماج المالي والتنمية الاقتصادية الإقليمية؛
- التأكيد على أهمية تعزيز الدبلوماسية البرلمانية والتعاون بين أعضاء المنتدى من أجل معالجة آثار شح الموارد المائية، وتحسين الولوج إلى المياه، ومحاربة تلوث التربة، والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة الأورومتوسطية والخليج العربي.

كما نظم البرلمان المغربي بغرفتيه ندوة حول موضوع: «الهجرة والتغيرات

المناخية"، بالشراكة بين البرلمان المغربي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وذلك بمناسبة الزيارة الهامة التي قام بها رئيس الجمعية للمملكة المغربية، وتتويجا للبرنامج الثلاثي المغرب – الاتحاد الأوروبي – مجلس أوروبا الخاص بتعزيز دور البرلمان في توطيد الديمقراطية برسم 2021 – 2024 .

وقد قدم السيد رئيس المجلس خلال افتتاح أشغال هذه التظاهرة، كلمة تم التعبير عبرها عن اعتزاز المؤسسة التشريعية المغربية بالرصيد الكبير للندوات والمؤتمرات المنظمة سابقا بشراكة بين البرلمان المغربي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في مختلف المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك، وكذا احتضان الرباط لأشغال اللجن الدائمة للجمعية حول المواضيع التي تهم تنزيل دستور 2011، ومن ضمنها لجنة القضايا السياسية والديمقراطية ولجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان، ولجنة الهجرة.

و تم التنويه في إطار الرصيد الهام للشراكة بين الجانبين، بأهمية الزيارات السابقة لرؤساء الجمعية ومختلف المقررين وجلسات الاستماع مع المسؤولين المغاربة في مواضيع هامة، كحقوق الإنسان والهجرة واللجوء والحكامة وتحقيق المساواة، وهي المواضيع التي تأتي في سياق تنفيذ البرلمان المغربي للالتزامات الـ 21 الواردة في قرار «الشراكة من أجل الديمقراطية»، بالإضافة لمشاركات الوزراء المغاربة ورؤساء البرلمانات في الجلسات العامة للجمعية بستراسبورغ من خلال عروض ومداخلات تفاعلية وجلسات استماع وتبادل الرأي مع أعضاء الجمعية.

ثالثا
الانفتاح على المحيط وتنشيط الحوار المجتمعي

تأسيسا على مكانته الدستورية الخاصة ضمن البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل مع مجلس النواب، وترصيدا لمساعيه المستمرة إلى أن «يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية»، وفق ما ابتغاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية بتاريخ 9 أكتوبر 2015، واصل مجلس المستشارين ديناميته التواصلية والانفتاح على محيطه والقضايا التي سبق وأن باشر الحوار المجتمعي بشأنها وذلك عبر تنظيم النسخة الخامسة من الملتقى البرلماني للجهات، الذي يعتبر إطارا مؤسساتيا مبتكرا لتنزيل روح الفصل 137 من الدستور الذي ينص على أن «مساهمة الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين»، وذلك يوم الأربعاء 20 دجنبر 2023.

وقد شكل هذا الملتقى الذي حظي كما هو معتاد بالرعاية الملكية السامية والذي انتظمت أشغاله تحت شعار «الجهة: فاعل رئيسي في النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة»، مناسبة للتفكير في طبيعة وأشكال التدخل وكذا الآليات المنهجية والتمويلية والمؤسساتية التي من شأنها تسريع تفعيل الجهوية المتقدمة وتشجيع الالتقائية في تدخلات السلطات العمومية، من منطلق أن الجهة، واعتبارا لمكانة الصدارة والاختصاصات التي تحظى بها في مجال التنمية الاقتصادية، تبقى المستوى الترابي الأنسب لتحقيق التقائية الاستراتيجيات التنموية القطاعية ولتحقيق الانسجام بين جهود وأشكال تدخل كافة الفاعلين المعنيين بالتنمية الجهوية.

وتجدر الإشارة إلى أنه جرى التحضير لفعاليات هذا الملتقى ضمن أربع محطات تحضيرية في شكل ندوات موضوعاتية جهوية، نظمت بكل من جهة الداخلة-وادي الذهب بتاريخ 26 يناير 2023، وجهة درعة-تافيلالت بتاريخ 05 أكتوبر 2023، ثم جهة الرباط-سلا-القنيطرة بتاريخ 01 نونبر 2023، فجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بتاريخ 15 نونبر 2023.

وخلال الفترة الفاصلة بين الدورتين واصل المجلس انفتاحه على القضايا التي تستأثر باهتمام المواطنات والمواطنين، تعزيزا لمساعيه المتواصلة لاستثمار

تركيبته المتنوعة والمتعددة الروافد كفضاء للنقاش العمومي التعددي البناء والموضوعي.

هكذا، وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، نظم المجلس، يوم الإثنين 19 فبراير 2024، فعاليات المنتدى البرلماني الدولي الثامن للعدالة الاجتماعية، تحت شعار «**العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة**»، وذلك في سياق تفاعله المؤسساتي المتواصل مع التوجيهات السامية لجلالة الملك، الذي ما فتئ يؤكد، حفظه الله، ضمن خطبه ورسائله السامية على «**الترابط الوثيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي**»، وعلى أن «**أسمى أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتي عن طريق خلق فرص الشغل المنتج، والضامن للكرامة**»، وعلى أن قضايا «**المساواة الفعلية ومكافحة التمييز بين الجنسين في مجال العمل، والقضاء بالفعل على تشغيل الأطفال، مع ضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأهيل القطاع غير المهيكل لتوسيع مجالات وفرص العمل اللائق**» تعتبر من صميم انشغالات جلالته، ومن صلب الالتزامات الدستورية والاتفاقية لبلادنا.

وقد سعى هذا المنتدى، الذي تميز بمشاركة وازنة لأعضاء الحكومة ورؤساء وأعضاء المؤسسات الدستورية، وبمشاركة نوعية لأعضاء مجلسي البرلمان، ورؤساء الجهات، ورؤساء وممثلي الأحزاب السياسية والتنظيمات المهنية والنقابية، ورؤساء وممثلي المؤسسات الدستورية الوطنية، ورؤساء الجامعات وعمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الأجنبية وممثلي المنظمات الدولية ذات الصلة، وخبراء مغاربة من ذوي التخصص، إلى:

- الوقوف عند واقع العمل اللائق في بلادنا والإشكالات المختلفة التي يثيرها، وبصفة خاصة مدى إسهام العمل اللائق في إدراك وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، كما حددها الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛

- إبراز المكانة التي توليها المنظومة القانونية المتعلقة بالتنمية المستدامة للعمل اللائق، باعتباره عاملا ذا طبيعة أفقية، وذا تأثير على العديد من أهداف التنمية المستدامة؛
- تسليط الضوء على تحديات تأهيل المنظومة الاقتصادية الوطنية وتعزيز الاندماج بين مختلف مكوناتها الإنتاجية.

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد واصل التأكيد على انخراطه المؤسساتي المسؤول في مسار البناء التشاركي لمعالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر السعي، ضمن أشغال النسخة الثامنة من هذا المنتدى، إلى تحليل ودراسة مختلف أبعاد وتأثيرات العمل اللائق في ارتباطه الوثيق بأهداف التنمية المستدامة، واستشراف مقاربات وحلول جماعية مبتكرة لمعالجتها.

وعلى صعيد آخر وبغرض تعزيز ديناميته المتواصلة في الانفتاح على قضايا المجتمع وفي مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي يرعاها صاحب الجلالة نصره الله، وتثمينا لمكانته المؤسسية باعتباره امتدادا للجماعات الترابية، فقد باشر المجلس تحضيراته لأشغال الملتقى البرلماني للجهات في نسخته السادسة، عبر تنظيم ندوة موضوعاتية جهوية بجهة فاس-مكناس يوم السادس من شهر يونيو المنصرم في موضوع «الجهوية المتقدمة بين تحديات الممارسة ومتطلبات المراجعة القانونية».

وقد شكلت هذه الندوة مناسبة لإثراء الفكر الجماعي حول مداخل التغيير الأساسية على مستوى المنظومة القانونية ذات الصلة في ضوء ما أفرزته الممارسة من إكراهات وتحديات حالت دون بلوغ الفعالية اللازمة في ممارسة الجماعات الترابية، وعلى رأسها الجهات، لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة؛ ودون الاستثمار الأمثل للآلية الاتفاقية وما تتيحه من إمكانيات لتحقيق الالتقائية على مستوى السياسات العمومية الترابية.

هذا، وقد توجت أشغال هذه الندوة ببلورة خلاصات وتوصيات على قدر كبير من الأهمية، ستشكل، إلى جانب المخرجات التي ستفضي إليها الندوة

الموضوعاتية الجهوية المزمع تنظيمها في محطة تحضيرية ثانية بجهة مراكش آسفي شهر أكتوبر المقبل، أرضية صلبة للنقاش ضمن فعاليات الملتقى البرلماني السادس للجهات خلال شهر نونبر من السنة الجارية.

على صعيد آخر، وتعزيزا لانفتاح المؤسسة التشريعية على المواطنات والمواطنين وعلى فئة الشباب واليافعين والمؤسسات التعليمية على وجه الخصوص، فقد واصل مجلسنا الموقر مشاركته إلى جانب مجلس النواب ضمن فعاليات المعرض الدولي للكتاب والنشر، الذي نظمت دورته التاسعة والعشرون تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمدينة الرباط خلال الفترة الممتدة من يوم 9 إلى غاية يوم 19 من شهر مايو 2024.

وقد شكلت هذه المشاركة فرصة سانحة للتواصل مع عموم المواطنات والمواطنين، حيث تميزت بنقل احتفالية البرلمان بالذكرى الستينية إلى رواق البرلمان في فضاء المعرض الدولي للكتاب والنشر، من أجل إبراز الصورة الحقيقية للعمل البرلماني، وتمكين زوار الرواق، الذين ناهز عددهم حوالي 13000 زائر، من الاطلاع على الرصيد الوثائقي الهام للبرلمان ومختلف إصداراته، سواء المتعلقة بتاريخه وتركيبته، أو بأنشطته التشريعية والرقابية وفي مجال تقييم السياسات العمومية والديبلوماسية البرلمانية والانفتاح على المجتمع المدني.

علاوة على ذلك، تم استقبال 604 منظمة دولية و 1842 من طلبة الجامعات المغربية و 1920 تلميذ (ة) من مختلف المؤسسات التعليمية فضلا عن 714 منظمة من المجتمع المدني.